إدارة موارد النفط و الغاز في ظل النظام الفيدرالي

7-8 نيسان/أبريل 2009

مركز مؤتمرات سعد عبدالله، أربيل

يونامي - UNAMI

ملاحظات افتتاحية

أشتي هورامي:أربيل 7 أبريل/نيسان2009

نشرت رسميا 25 أبريل/نيسان2009

سيداتي وسادتي، أهلا بكم في أربيل:

- أود أن أبدأ بتقديم الشكر لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق يونامي (UNAMI)لتنظيمها هذا التجمع الهام؛
- أن أعبر عن مدى سعادتي برؤية العديد من الزملاء القادمون من بقية أرجاء العراق؛
- أرجو أن يكون حضوركم، بمساعدة يونامي (UNAMI)، يخلق جواً مساعداً و إيجابياً من أجل تمكيننا الانخراط في حوار بناء لحل المسألة الدستورية الجوهرية المتعلقة بتوزيع العائدات؛
- إنني أدرك أن جلسات الغد سوف تكرس للمناقشات المتعلقة بموارد النفط و الغاز توزيع العائدات وآمل أن نتذكر في جلسات اليوم الخاصة بالفدرالية الأهداف الرئيسية المهمة ليوم الغد حول موضوع توزيع العائدات.

إن الحوار البناء الذي ذكرته أعلاه يعني <u>الإدراك والقبول</u> بأن:

- توزيع العائدات هو متطلب دستوري جوهري؛
- إننا لم نجتمع هنا لمناقشة تعديلات دستورية، فقد تم ذلك قبل اكثر من عامين. لقد أوضح البرلمان الكردستاني في العام الماضي أن اية تغيرات التي تقلل من الحقوق الدستورية لإقليم كردستان لن تكون مقبولة؛
- لقد أقر الشعب العراقي بشكل ساحق أن الدستور هو القانون الاسمى للبلاد وأية محاولات لإجراء تعديلات جوهرية عليه لن تنجح في اي استفتاء آخر.
- من الناحية الدستورية يعتبر العراق الآن دولة اتحادية ولا يمكن السماح للحكومة المركزية بالاحتفاظ بجميع عائدات النفط أو الاستمرار بالسيطرة والتخطيط المالي المركزي كما كان الأمر سابقا؛
- في الماضي، كان النفط في إقليم كردستان لعنة ومصدراً للاضطهاد لشعبنا. لقد دفعنا ثمنا باهظا لامتلاكه؛
- ومن الآن فصاعدا، نتوقع أن تكون عائدات النفط مصدرا للازدهار والتنمية الاقتصادية والعدالة والإنصاف لمنطقتنا ولبقية العراق؛
- يجب أن لا ننسى أن العراق بلد غير متجانس من الناحية الجغرافية والعرقية والدينية؛ وإن التجارب الماضية المتعلقة بممارسات السلطة المركزية عالقة في أذهاننا، لذا فإن توزيع العائدات بالعدالة و الشفافية هي احد المتطلبات المطلقة لربطنا معنا في هذا البلد؛
- وبغض النظر عن تنوعنا العرقي و الديني او ما ورد في الدستور، فإننا نعلم جميعا أن التخطيط المركزي فشل في كل مكان في العالم، فإذا لماذا تستمر العراق بهذه الممارسات الفاشلة؟
- أخيرا، أود أن أناشد جميع المشاركين إدراك هذه المتطلبات والحقائق في العراق الجديد، ولكن بإمكاننا بالطبع الاسترشاد بطرق ووسائل أخرى ضمن روح الدستور لإيجاد حل عادل للشراكة في ثروة البلاد دون سلب حقوق بعضنا البعض.

المشاكل والصعوبات السابقة في وجه التوصل لاتفاق حول توزيع العائدات:

- كما تعلمون جميعا ان توزيع العائدات أصبح موضوعا لنقاش عام بعد جعل العبارة "توزيع عائدات الثروة النفطية" كمعيار"Benchmark " من قبل واشنطن كقياس للتقدم في العراق.

- لكن بكل أسف، كما سأوضح غدا، تعرض هذا المصطلح "Benchmark " لتفسير خاطئ من قبل من أوصلوه لنا في العراق و بدلا تحول التركيز على قانون استثمار الثروة النفطية خلال التسع شهور الأخيرة بعد نشر المصطلح فإذا وضعت العربة أمام الحصان. فبدون قانون لتوزيع العائدات، أصبح قانون استثمار الثروة النفطية مثير للنزاع؛

- وهكذا فقد استطعنا العودة لقانون توزيع العائدات فقط بعد مرورنا بتجارب مريرة قبل التوصل إلى مسودة قانون النفط و الغاز في فبراير/شباط 2007 (اي قانون إستثمار النفط و الغاز) فقد حددت المتفاوضون مسئلة توزيع العائدات كأحد المتطلبات التي يجب التعامل معها قبل عرض مسودة قانون النفط و الغاز على البرلمان.

- بحلول مايو/أيار، وصلنا الي مسودة جيدة لتشريع قانون توزيع العائدات، ولكن مع الأسف عند وصولنا إلى "المسودة النهائية المتفق عليها" في يونيو/حزيران 2007، تم انتزاع معظم نقاط الوضوح والشفافية فيها وكذلك الحفاظ على توازن الصلاحيات بين الحكومة الإتحادية و حكومات الأقاليم و المحافظات.

- لكن رغم عدم الوضوح، قبلنا جميعا مسودة يونيو / حزيران 2007 . لكنها تعرضت هذه المسودة مرة أخرى للتغيير وبشكل جوهري (سوف تستمعون المزيد عن ذلك وعن مسودة مايو/أيار أيضا من أحد المتحدثين غدا).

- لقد توقفت العملية بشكل كامل بسبب ربط هذه المسودة "بقانون استثمار الثروة النفطية" من ناحية، و بسبب التطورات الاخرى التي أدت الى سوء العلاقة بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الفدرالية بشأن العديد من المسائل الأخرى من ناحية ثانية.

- أود أن أؤكد مرة أخرى أننا لسنا ضد مسودة قانون توزيع العائدات ليونيو/حزيران 2007. إلا أن مسودة مايو/أيار 2007 كانت مفضلة خاصة

فيما يتعلق بالإشراف والشفافية والمسؤولية. إننا لا نعلم حقا لماذا أعيقت تلك المسودات.

- رغم ذلك، وحسب رأي على الأقل، فإن حكومة إقليم كردستان لا تنظر فيما حدث سابقا. وإذا كانت هنالك مقترحات من بغداد أو أي جهة أخرى تنسجم مع إطار الدستور، فإننا مستعدون للإنصات لها. إن العناصر الأساسية يجب أن تكون البساطة والوضوح والعدالة.

- أخيرا وإن كنا متفائلين بالتوصل إلى اتفاق حول توزيع العائدات، يجب أن نتحرك بعد ذلك وبسرعة لتمرير قانون إستثمار الثروة النفطية للعراق. لانه بدون استثمار أجنبي، لن تكون هنالك عائدات ملموسة لتوزيعها. إن استقرار العراق يعتمد على تشريع هذين القانونين.

وكما ذكرت آنفا، سوف أناقش خلال جلسة الغد بعض هذه المسائل بالتفصيل مرة أخرى وكذلك كيفية المضي قدم. وقد قمت بتلخيص هذه المسائل لإطلاعكم على خلفيتها والأمل ببذل جهد إيجابي منا جميعا للتوصل إلى تقدم حقيقي اليوم وغدا وبمساعدة يونامي - UNAMI .

سيداتي وسادتي، زملائي وأصدقائي، أشكركم مرة أخرى لحضوركم وأشكر من جاؤوا من بغداد وغيرها. أهلا بكم في أربيل وأتمنى لكم إقامة سارة والنجاح في مساعيكم.

شكرا لكم